إشكالية البطالة في الدول العربية على ضوء التحولات الإقتصادية الدولية

من إعداد:

الأستاذ: غردي محمد، أستاذ بكلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير

بجامعة البليدة

الأستاذ: قاسي ياسين، أستاذ بكلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير

بجامعة البليدة

تمهيد:

أصبحت البطالة من القضايا الحاسمة التي لاتقبل التأجيل لمالها من المخاطر على إقتصاديات الكثير من الدول المتقدمة والنامية، بل أنها ما زالت تتربع على قمة المشاكل الراسخة على النطاقين المحلي والدولي. حيث تعتبر عبئا ثقيلا على هذه الدول و تهدد استقرارها، لاسيما تحت وطأة التحولات الإقتصادية الدولية من عولمة، اقتصاد السوق ، الخوصصة.....الخ. مما يفرض على الجميع جو المنافسة الشديدة والمحتدمة والتعرض الحتمي لمبدأ البقاء للأقوى.

وبما أن الدول العربية جزء من هذا العالم، تأثرت بهذه التحولات الإقتصادية،جعلتها تعاني من تفشي البطالة بها بصورة ملفتة الانتباه، وأصبحت هذه الدول تدق ناقوس الخطر لزيادة نسب البطالة بها، رغم الإنعاش والنمو الإقتصادي لمعظم هذه الدول.

للبطالة أنواع وأشكال مختلفة، ترجع لاختلاف الأسباب والعوامل المؤثرة فيها، لاسيما الأسباب الإقتصادية والسياسية وكذا الاجتماعية منها، ولتحديد حجم البطالة في الدول العربية نتناول بعض المعايير و الطرق لقياسها حتى تتمكن هذه الدول لمواجهتها بشكل واقعي وعلمي.

من هذا المنطلق تتبلور معالم الإشكالية على النحو التالي:" **ما واقع البطالة في الوطن العربي وأسبابها ومؤشرات قياسها؟**

للإجابة على هده الإشكالية ندرسها من خلال النقاط التالية:

أولا: مفهوم البطالة وأنواعها؛

ثانيا: واقع البطالة في الدول العربية؛

ثالثا: أسباب البطالة في الدول العربية؛

رابعا: معايير قياس البطالة في الدول العربية.

أولا: مفهوم البطالة وأنواعها

قبل اقتراح طرق التكيف مع هذه المشكلة يجدر بنا التعرف أولا على مفهومها وأهم أنواعها.

أ – مفهوم البطالة:

تعني بطالة العمل في اللغة: تعطيل العامل أو قطع العمل **(01)** .

وعرفها الاقتصاديون على أنها :" اختلال بين جانبي الطلب على العمل من ناحية والمعروض منه في سوق العمل من ناحية أخرى"(02).

ويقصد بالبطالة كذلك: "بأنها حالة عدم توافر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته عليه في مهنة تتفق مع استعداداته وقدرته وذلك نظرا لحالة سوق العمل ويستبعد من هذا ، حالات الإضراب و حالات المرض أو الإصابة" (03).

وعرفت " بأنها التعطل (التوقف) الإجباري أو الاختياري في بعض الأحيان لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، على الرغم من قدرة هذه القوة العاملة ورغبتها في العمل والإنتاج" (04).

من التعاريف السابقة نستنتج بأن مفهوم البطالة هو: عدم توافر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته عليه في مهنة تتفق وتوافق استعداداته وقدراته، وهو مستمر البحث عنه نظرا لحالة سوق العمل، إثر الاختلال الموجود بين جانبي الطلب على العمل من جهة والعرض من جهة أخرى.

ب – أنواع البطالة:

تعددت أنواع البطالة من حقبة زمنية إلى أخرى، حيث كانت عند مؤرخي البطالة يميزونها بين أربعة أصناف وهي البطالة الموسمية، الإحتكاكية، الهيكلية والدورية (05).

البطالة الموسمية: تظهر بعض النشاطات الإقتصادية أو تزدهر بشكل موسمي، مثل الزراعة، وبعض أنواع المنتجات التي تستهلك في أحد فصول العام صيفا أو شتاءا.

ففي الموسم المخصص لتلك المنتجات يزداد الطلب عليها ويزدهر، الأمر الذي يزيد م
حجم البطالة على القوى العاملة المستخدمة في تلك الصناعات. بيد أن ذلك الطل
ينحسر، أو يختفي أحيانا، عند انتهاء موسم الإنتاج . وهنا تظهر ما تسمى بالبطا
الموسمية. حيث يواجه بعض العمال تعطل في مواسم معينة.(06)

البطالة الإحتكاكية: هو نوع مؤقت من أنواع البطالة حيث يشمل أولئك الذ
يبحثون عن أعمال أفضل من أعمالهم وتواكب التطورات التكنولوجية وانتقال الأفر
من منطقة إلى أخرى.(07)

البطالة الهيكلية: وهي تنجم عن الخلل الهيكلي لمجموعة السياسات الإقتصادية المطب
في مجالات الإستثمار من ناحية، وسياسات التشغيل من ناحية أخرى (08)

البطالة الدورية: عند تعرض بعض النشاطات للركود أو التراجع على مستو
الإقتصاد ككل(09).

وهناك أنواع أخرى ظهرت بعد التحولات الإقتصادية، تتمثل فيما يلي (10):

- **البطالة المقنعة:** يقصد بها أنه يوجد عدد كبير من العاملين يعملون في وأنشط
إنتاجية والذين يمكن سحبهم دون ملاحظة أي تغيير في النتائج الكلية.

- **البطالة طويلة الأجل:** التوقف عن العمل أو عدم التمكن من الحصول على فرصة عمل لفترة تمتد لعام أو أكثر.

بطالة المتعلمين: وجود فائض ملموس في القوى البشرية المتعلمة من خريجي المدارس والمعاهد والجامعات على ما يتطلبه سوق العمل ويقوم فعلا بامتصاصه.

البطالة عن طريق مستوى التحصيل العلمي: أي العاطلون نتيجة استمرارهم في التحصيل العلمي.

بطالة كبار السن: وهم الذين ما زالوا يتمتعون بالمقدرة الطبيعية على المشاركة في العمل الدائم أو المؤقت إذا أتيحت لهم الفرصة لذلك.

البطالة الاختيارية: حيث يرغب الأفراد في ترك وظائفهم المالية للتفرغ من أجل البحث عن فرص عمالة أفضل ذات دخول أعلى وأكثر ملائمة للقدرات والطموحات.

بطالة المهمشين: وهم الذين بلغوا سن العمل و يرغبون فيه ولا يتمكنون من الحصول على عمل منتظم أو مستقر، ومن ثم فهم دائما على هامش العملية الإنتاجية ويعتبرهم المجتمع فائضا سكنيا لا لزوم له مما يصيبهم الإحباط وعدم الشعور الانتماء إلى مجتمعهم ويدفعهم غالبا إلى اللجوء إلى الانحراف وارتكاب الجرائم.

بطالة التقاعد: حيث تحدث باستبعاد فرد أو فئة من سوق العمل كنتيجة نهائية أو جزئية أو بلوغ السن القانونية للتوقف عن العمل.

ثانيا: واقع البطالة في الدول العربية .

تعتبر البطالة إحدى أخطر المشكلات التي تواجه الدول العربية، حيث توجد بها أعلى معدلات البطالة في العالم، لكننا نقر بصعوبة الحصول على إحصائيات ونسب متفق عليها أو مصرح بها من جميع المنظمات التي تدرس وتبحث في البطالة، إلا أننا اعتمدنا على إحصائيات التي تقدمها منظمة العمل العربية من جهة وتقارير التي تصدر من مجلس الوحدة الإقتصادية التابع لجامعة الدول العربية، من جهة أخرى.

قدرت نسبة البطالة في الدول العربية، عام 2004 مابين 15%و20 % ، حسب تقرير مجلس الوحدة الإقتصادية التابع لجامعة الدول العربية. بينما كانت تتراوح النسبة في السنة الماضية-سنة2003- إلى 12.2 % حسب تقرير منظمة العمل الدولية لسنة2003.(11)

تتراوح نسبة البطالة في الدول العربية حسب تقرير التنافسية العربية لسنة2005 بين 15%-30% (12).

و وصفت منظمة العمل العربية ، في تقريرها نشر في شهر مارس 2005 الوضع الحالي للبطالة في الدول العربية بالأسوأ بين جميع مناطق العالم دون منازع، وأنه لاتعد هناك دولة محصنة ضد البطالة كما كان يعتقد قبل السنوات خاصة في دول الخليج العربي، و أنه في طريقه لتجاوز الخطوط الحمراء. وهو ما تبينه النسب التالية (13): أنظر جدول رقم (01) .

المتصفح لهذه النسب يدرك جيدا مدى الخطر الذي يحدق بالدول العربية، وكيف يؤثر على استقرارها و نمو اقتصادياتها، لاسيما تنافسياتها وإستمراريتها ضمن كوكبة الدول المتقدمة، ومما يزيد أمورا تعقيدا خاصة بعد التحولات الإقتصادية و ما أفرزته العولمة والخوصصة من أثار سلبية ساعدا البطالة في التفشي وانتشارها بسرعة في الدول العربية، ومما يجعل هذه القضية من أكبر التحديات التي تواجه الدول العربية، أن 60 % من تلك النسب هم شباب دون 25 سنة.(14)

- يشير التقرير بأن الجزائر تملك أكبر نسبة البطالة والمقدرة بـــ29.9%

وهذا راجع للأوضاع التي كانت تعيشها البلاد، مما يعزف عنها المستثمرون الأجانب، إذ أنها تنتمي إلى خانة الدول التي لها مخاطرة كبيرة، مما يجعل فرص توفير العمل أمر مستحيل، وبتطبيقها لمخطط التثبيت الهيكلي الذي فرضه

صندوق النقد الدولي سنة1994 مما يجبرها على تسريح أكبر قدر ممكن من العمال لبعض المؤسسات، والتي خصخصة بعدما طهرت ماليا.

- تتفاقم مشكلة البطالة أكثر في فلسطين والعراق، حيث يقدر باحثون أن نسبة الشباب العاطلين عن العمل تصل إلى ذروتها، راجع ذلك إلى أسباب إستراتجية، لعدم وجود بيئة استثمارية مناسبة لخلق فرص عمل جديدة، لواقع الاحتلال فيها.

- في موريتانيا والتي تعتمد على موردها المائي في تنمية اقتصادها، تقلصت فرص العمل فيها تبقى نسبتها عالية بنظر إلى كثافة سكانها، واعتماد جل شبابها على الهجرة إلى أوروبا باعتبارموريتانيا بوابة للهجرة غير الشرعية.

- وفي الدول التالية(ليبيا ، السودان ، الصومال) هي الدول غير مستقرة أمنيا لاحتوائها على الحروب الأهلية، و منها التي هي تحت طائلة الحصار المفروض عليها من طرف الدول الغربية، فتنعدم فيها فرص العمل.

- اليمن ،المغرب و تونس يفضل أبنائها إلى الهجرة للدول الخليج وخاصة الدول النفطية أين تكون ظروف العمل مناسبة لهم ، أما باقي الدول بدأت نسبة البطالة فيها تنتشر لأسباب نعرفها لاحقا، في النقطة الموالية.

على الدول العربية أن تتدارك و تضع إستراتجية التشغيل، لإيجاد فرص عمل يقدر بـــ80مليون منصب شغل من الآن إلى سنة2020،(15) ، لأن سيصل عدد العاطلين إلى 100مليون عاطل سنة 2025،(16).

كل هذه النسب جعلتنا نتسأل عن أسباب تفشي هذه الظاهرة في الدول العربية.

ثالثا: أسباب البطالة في الدول العربية.

إن تباين نسب البطالة في الدول العربية راجع لاختلاف أسبابها من دولة إلى أخرى، الأمر الذي دفع بالاقتصاديين وحتى الاجتماعيين للبحث عن أسبابها ونتائجها وكيفية التعامل معها.

قبل الإشارة إلى أسباب البطالة في الدول العربية، ارتأينا أن نقدم بالإيجاز أهم أسباب البطالة في الدول المتقدمة.

أ – أسباب البطالة في الدول المتقدمة.

رغم تقدم هذه الدول، ونموها الإقتصادي إلا أنها تعاني من هذه المشكلة ويرجع ذلك إلى سببين رئيسيين وهما:التقدم التكنولوجي والاندماج بين الشركات العالمية على التوالي.(18)

إذ يؤدي التقدم التكنولوجي في انتشار البطالة إثر الاستعانة بالآلة بد
الإنسان مع استبعادها للمشروعات كثيفة العمالة، أما الاندماج بين الشركات العا
تستخدم فيها التكنولوجية المتطورة ، كما أنها تستغني عن عدد كبير من العاملين بها
بهدف تخفيض النفقات وزيادة الأرباح، مما يساعد ذلك على زيادة معدل البطالة
هذه الدول.

ب – أسباب البطالة في الدول العربية.

يختلف الوضع بالنسبة الدول العربية، إذ تتعدد الأسباب عما رأيناها سابق
فيمكن ربط الأسباب بالأمور التالية:

1– السلطة أو الحكومة: تحمل الحكومة على عاتقها المسؤولية الكبرى
تضخم ملف البطالة وتعطله للأسباب التالية:

عدم جدية الحكومات في ما يتعلق بالإصلاح الإقتصادي الشامل والمتكامل بوصف
حلا جذريا لغالبية المشاكل العالقة لاسيما فيما يتعلق بالجانب الإقتصادي، ذلك أ
إصلاحه يتطلب قرارا فوقيا صادقا يمس الجانب التعليمي والجانب الإقتصادي
التشريعي.

إن من أهم أسباب البطالة كون مخرجات التعليم لا تخدم سوق العمل، وأن معظم الدول العربية لم تستطيع التكيف مع التوجه العالمي لربط التعليم بسوق العمل والاستفادة من البحث العلمي في تطوير هياكل الإنتاج العربية حيث يصل حجم الإنفاق العربي 0.24% من إجمالي الإنفاق العالمي على البحوث العلمية.(18)

ارتفاع معدل نمو العمالة العربية، مقابل انخفاض نمو الناتج القومي، ففي الوقت الذي يبلغ فيه نمو العمالة 2.5% سنويا، بينما نمو الناتج القومي الإجمالي لا يسير بالوتيرة نفسها، بل يصل في بعض الدول العربية إلى الركود، وأحيانا سالبا، مما يؤدي إلى زيادة البطالة والديون فيها.(19)

استمرار تدفق العمالة الأجنبية الوافدة، خاصة في دول الخليج العربية النفطية، حيث وصل عدد الأجانب العاملين في الدول العربية إلى8.8ملايين عام 2000بعدما كان 2.5مليون عام 1983(20)، ويؤدي تدفق العمالة الأجنبية إلى تفشي البطالة بين الشباب العربي، لأن هناك علاقة بين زيادة عدد العمالة الأجنبية وانخفاض الأجور للمواطن العربي.

2- **المواطن العربي:** تحمل المواطن العربي جزءا من المسؤولية فيما يتعلق بالبطالة، راجع ذلك إلى مايلي:

جهل احتياجات السوق، وجدير به أن يتعرف عليها وأن يخطط لمستقبله بناء على وعي مسبق وسؤال دقيق، وما البطالة الجامعية في تخصصات معينة إلا ناتج من نواتج الجهل باحتياجات السوق.

بعض الطلبة والطالبات ونتيجة لأسباب كثيرة يتسربون من مدارسهم قبل إتمام التعليم الأساسي، وذلك يخلق لحكومات الدول العربية وأرباب العمل عذرا في رفضهم لعدم امتلاكهم المهارات والكفايات الدنيا للعمل في عصر يتطلب الجودة.

انعدام الوعي بتغيير قيم العمل يجعل البعض ملحا على أعمال خاصة ورفض البعض القطاعات كأن يكون المطلب عملا حكوميا فقط، وأن يكون العمل مريحا فحسب كحارس أو ما أشبه هذا الإصرار يولد عجز ا عن إيجاد فرص العمل المطلوبة.

النمو السكاني: إذ يعتبر من أهم العوامل المسببة للبطالة، خاصة عند الدول العربية بحكم اعتقادهم أن الإسلام يحرم تحديد النسل.(21)

خروج المرأة إلى مجال العمل(22)، وقد أثرت هذه القضية جدال واسع على مستوى الوطن العربي، إذ يحرم خروج المرأة إلى العمل عند بعض الدول العربية خاصة الخليجية منها، إلا أن هناك نوع من التحرر للمرأة في جل الدول العربية.

الهجرة إلى الخارج (23)،تعرضت البلدان العربية لتيارين من الهجرة الدولية كانا سببا في تفشي البطالة بها، توجه التيار الأول إلى البلدان العربية النفطية، وكان في جوهره هجرة مؤقتة للعمل، أما التيار الثاني فقد توجه إلى البلدان الغربية المتقدمة، وزادت فيه نسبة الاستيطان في بلدان الاستقبال، بين عامي 1998و2000 غادر أكثر من 15000طبيب عربي إلى الخارج(24).

3 – القطاع الخاص:

يقع على عاتق القطاع الخاص مسؤولية كبرى، لأنه من أهم عنصر يساهم بدور كبير في التنمية والقادر على خلق المزيد من فرص العمل، إلا أنه يساهم بدور كبير في إبقاء مشكلة البطالة في الدول العربية، حيث أنه:

ينظر إلى ربحية فقط في إدارة أعماله دون النظر إلى واجباته تجاه وطنه ومجتمعه.

يفضل معظم أرباب العمل في هذا القطاع العامل الأجنبي علي المواطن المحلي لتدني راتبه وإمكانية فرض الشروط المجحفة بحقه، خاصة إذا كانت إقامته غير شرعي.

تركيز القطاع الخاص في نشاطه على التجارة والخدمات وتقليصه للمشاريع الصناعية التي يمكنها أن تستوعب أعدادا كبيرة من العاملين.

بعض أرباب العمل يفضلون تشغيل صغار السن لعدم احتجاجهم و تخفيض الأجور مما يعظم الربح عندهم(25).

رابعا: معايير قياس البطالة في الدول العربية:

أن التغيرات العادية التي تحدث في وسائل الإنتاج والقوى العاملة لابد أن تحدث قليلا من البطالة، حتى ولو كان الإقتصاد القومي في حالة رواج وازدهار(26). وأن معدل البطالة قد يمثل مشكلة من الناحية الإقتصادية، ولكن هذا القدر من البطالة يمكن أن يخلق بعض المشاكل الاجتماعية، خصوصا إذا طالت فترة بطالة مجموعة من العمال.

توجد طريقتين لحساب نسبة البطالة، والتي يتباين استخدامها بين مجتمع وأخر ، وتشتمل على ما يلي: (27)

التعدادات العامة للسكان والإسكان.

يمكن أن نستفيد من تعداد السكان لمعرفة عدد القوة العاملة، أي جميع القادرين والراغبين في العمل، باستبعاد الأطفال دون سن 15سنة، وكبار السن، والمتقاعدين والعاجزين،وبذلك تقاس البطالة كمعدل للعمال العاطلين نسبة للسكان في بلاد معينة.

ب– بحوث القوى العاملة بالعينة.

والتي تصدرها وزارة العمل للدول العربية، والجهاز المركزي للإحصاء، حيث تحسب نسبة البطالة

كما يلي:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوى العاملة}} \times 100$$

فتحدد نسبة البطالة في دولة عربية ما، كمايلي:

حجم البطالة، قوة العمل ثم حساب البطالة.

فنقصد بحجم البطالة بمجموع من تنطبق عليهم ثلاثة شروط وهي : أن يكون قادرا على العمل، ويبحث عن فرصة العمل، ولا يجدها.

أما قوة العمل نقصد به مجموع السكان في الفئة العمرية من15إلى65 عاما، ويحذف منها الطلبة و الزاهدون في العمل لوجود مصدر دخل لهم، ولا يرغبون في العمل، وربات البيوت اللاتي تطلق عليهن العمالة غير مدفوعة الأجر.

جدول رقم (01): يمثل نسبة البطالة عند الدول العربية لسنة2005

الرقم	الدول	النسبة بـ %
01	الجزائر	29.9
02	العراق	28.1
03	فلسطين	26.8
04	موريطانيا	21
05	ليبيا	17.5
06	السودان	17

07	الصومال	17
08	اليمن	15.4
09	المغرب	14.2
10	تونس	13.9
11	الأردن	12.5
12	سوريا	10.8
13	لبنان	10.8
14	مصر	10.57
15	جيبوتي	09.51
16	سلطنة عمان	07.1
17	المملكة العربية السعودية	06.2
18	البحرين	03.1
19	الإمارات العربية المتحدة	03
20	قطر	02.3
21	الكويت	01.6

الجدول من إعداد الباحثين باعتماد على تقرير منظمة العمل العربية لشهر مارس2005

خلاصة:

إن واقع البطالة في الدول العربية ينذر بخطر محدق ومستمر، إذ لا تعد هناك دولة محصنة ضد البطالة كما كان يعتقد من قبل السنوات خاصة في دول الخليج

العربي، حيث نجد نسب البطالة فيها معتبرة. وتتفاقم مشكلة البطالة أكثر في دول عربية غير مستقرة أمنيا واقتصاديا، إذ نجد درجة مخاطرة فيها مرتفع مما يجعل الدول المتقدمة تعزف عن الإستثمار فيها، وبالتالي خلق فرص جديدة للعمل تتقلص بل تنعدم أحيانا فيها، ونذكر منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر العراق، فلسطين، الصومال.....الخ.

على الدول العربية أن تتدارك وتضع إستراتجية التشغيل، لإيجاد فرص عمل تقدر بـــ80مليون منصب شغل من الآن إلى سنة 2020، لأن عدد العاطلين عن العمل في الدول العربية في تزايد مستمر ويمكن أن يصل إلى 100مليون عاطل سنة2025 حسب تقرير التنافسية العربية لسنة2005.

يمكن حصر الأسباب المساعدة في تفشي البطالة عند الدول العربية، منها ما تتعلق بالحكومات هذا من جهة، ومنها ما تتعلق بالمواطن العربي والقطاع الخاص من جهة أخرى، فعلى الدول العربية أن تدرس هذه الأسباب وتسعى جاهدة لإيجاد حلول مستعجلة ودائمة لمعالجة هذه الظاهرة، فلا تكفي الحلول المؤقتة والمتمثلة في إنشاء مراكز تشغيل الشباب وتعاقدهم مع أرباب العمل بصفة مؤقتة ، حلولا ناجعة ودائمة، بل الإستقرار النفسي والاجتماعي يبقى مهدد لدى المواطن العربي.

من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية المنشودة لابد من تشغيل جميع المواد تشغيلا كاملا، وعنصر العمل هو من أهم العناصر في العملية الإنتاجية، فالتوظيف الكامل والفعال للموارد البشرية يعتبر هدفا لاغنى عنه من أهداف أي دولة ، لأن أي معدلا للنمو ليس مهما في الحدود التي يسهم فيها في تحقيق التوظيف الكامل وتحسين الظروف الإقتصادية والاجتماعية.

الهوامش والإحالات:

زينب صالح الأشوح، الاطراد والبيئة ومداومة البطالة، دار غريب للطباعة والنشر القاهرة،سنة2003 ص 75

CENAP ; la démographie Algérienne face aux grande questions de société , F.N.U.A.P(Fonds des Nation Unies pour la Population),ALGER, mai 1999, p 57

محمد علاء الدين عبد القادر، البطالة(أساليب المواجهة لدعم السلام الإجتماعي والأمن القومي في ظل الجات، العولمة ، تحديات الإصلاح الإقتصادي)، منشأة المعارف الإسكندرية،سنة2003، ص 01

هيثم الزعيبي وحسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الإقتصاد الكلي، دار الفكر ،ط01، الأردن سنة2000، ص145 .

ج. د.ن ورسك،البطالة (مشكلة سياسية إقتصادية)- ترجمة محمد عزيز ومحمد سالم كعيبة،د الكتب الوطنية ،ط01، بنغازي سنة1997، ص 106

أحمد حسين الرفاعي ، خالد واصف الوزني، مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق،ط02 دار وائل للنشر عمان سنة 1997 ص 252

مصطفى سليمان، حسام داود، عماد الصعيدي، خضر عقل، مبادئ الإقتصاد الكلي، د المسيرة،ط01،عمان2000، ص 240

البشير عبد الكريم، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينات، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، السنة الأولى –العدد 00،السداسي الثاني2004 ص 149

أحمد حسين الرفاعي، خالد واصف الوزني، مرجع سابق، ص 252

زينب صالح الأشوح، مرجع سابق،ص 78

أحمد الليثي، البطالة في العالم العربي..أسباب وتحديات،(على الخط) www.jobs-gate.com ،بتاريخ 2006/01/26 وتاريخ التحميل 2006/03/18

فيصل بعطوط، البطالة أكبر مشكلة تواجه العالم العربي،(على الخط)www.mowaten.org، بتاريخ2005/04/05وتاريخ التحميل 2006/03/18. ص 01

إبراهيم قويدر، البطالة في العالم العربي،(على الخط)،www.aljazeera.net، بتاريخ2006/01/29، وتاريخ التحميل2006/03/18.

أحمد الجويلي، 22مليون شخص حجم البطالة بالعالم العربي(على الخط)،www.islammemo.cc، بتاريخ2006/01/26،وتاريخ التحميل2006/03/20.ص 01

فيصل بعطوط، مرجع سابق.ص 02

عبد الحميد سليمان، البطالة..وعقبات التنمية..(على الخط)،www.alwehda.gov، بتاريخ2005/06/21،وتاريخ التحميل2006/03/20.ص 01

محمد علاء الدين، مرجع سابق، ص 13.

أحمد الجويلي، مرجع سابق.ص 02

محمد شعبان، موقوتة العاطلون العرب..قنابل(على الخط)،www.islamonline.net،بتاريخ2001/04/10، وتاريخ التحميل2006/03/20ص 01

نفس المرجع سابق الذكر، ص 03

أحمدحويتي، عبد المنعم بدر،دمبا تير نوديالو،علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي، الرياض،1998،ص93

نفس المرجع سابق الذكر، ص 122.

24 تقرير التنمية الإنسانية العربية،لسنة2003،ص ص 142-143.

25-أحمد حويتي الآخرون، مرجع سايق، ص 115.

26-27- محمد علاء الدين، مرجع سابق، ص ص 05-07.

المراجع:

01-زينب صالح الأشوح، الاطراد والبيئة ومداومة البطالة، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة،سنة2003

02- CENAP ; la démographie Algérienne face aux grande questions de société , F.N.U.A.P(Fonds des Nation Unies pour la Population),ALGER, mai 1999,

03- محمد علاء الدين عبد القادر، البطالة(أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي في ظل الجات، العولمة تحديات الإصلاح الإقتصادي)، منشأة المعارف الإسكندرية،سنة2003

04- هيثم الزعبي وحسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الإقتصاد الكلي، دار الفكر ،ط01، الأردن ، سنة2000

05- ج. د.ن ورسك، البطالة (مشكلة سياسية إقتصادية)- ترجمة محمد عزيز ومحمد سالم كعيبة،دار الكتب الوطنية ،ط01، بنغازي سنة1997.

06- أحمد حسين الرفاعي، خالد واصف الوزني، مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق،ط02، دار وائل للنشر عمان سنة 1997

07- مصطفى سليمان، حسام داود، عماد الصعيدي، خضر عقل، مبادئ الإقتصاد الكلي، دار المسيرة،ط01،عمان2000.

08-البشير عبد الكريم، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينات، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، السنة الأولى –العدد 00،السداسي الثاني2004

09-أحمد الليثي، البطالة في العالم العربي..أسباب وتحديات،(على الخط)-www.jobs-gate.com،بتاريخ 2006/01/26 وتاريخ التحميل 2006/03/18

10-فيصل بعطوط، البطالة أكبر مشكلة تواجه العالم العربي،(على الخط)www.mowaten.org، بتاريخ2005/04/05وتاريخ التحميل 2006/03/18.

11-إبراهيم قويدر، البطالة في العالم العربي،(على الخط)،www.aljazeera.net، بتاريخ2006/01/29، وتاريخ التحميل2006/03/18.

12-أحمد الجويلي، 22مليون شخص حجم البطالة بالعالم العربي(على الخط)،www.islammemo.cc، بتاريخ2006/01/26،وتاريخ التحميل2006/03/20.

13-عبد الحميد سليمان، البطالة..وعقبات التنمية..(على الخط)،www.alwehda.gov، بتاريخ2005/06/21،وتاريخ التحميل2006/03/20.

14-أحمدحويتي، عبد المنعم بدر،دمبا تير نوديالو،علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي، الرياض،1998

15-تقرير التنمية الإنسانية العربية،لسنة2003

إستراتيجية التشغيل في الوطن العربي –حالة الجزائر–

دراوسي مسعود: أستاذ مساعد مكلف بالدروس جامعة البليدة ورئيس قسم العلوم التجارية

سعداوي موسى: أستاذ مساعد مكلف بالدروس ورئيس قسم العلوم التجارية

مقدمة عامة:

البطالة تهميش اجتماعي وهدر اقتصادي. وظاهرة مرضية في الاقتصادات الوطنية. والبطالة في حدود مقبولة إحدى سمات اقتصاد السوق، حيث يكون العاطلون عن العمل بمثابة جيش احتياطي لرفد القطاعات المحدثة في الاقتصاد الوطني، أو لمد القطاعات القائمة بيد عاملة إضافية، عندما تبدأ مرحلة النهوض الاقتصادي. وتتحول البطالة إلى حالة مرضية، عندما ترتفع نسبة العاطلين عن العمل عن حد معين. كثيراً ما تسقط حكومات وتنتقل السلطة إلى حكومات جديدة عندما تفشل الحكومة في مكافحة البطالة.

أما الاقتصاديات المخططة وحتى الموجهة فقط؛ فيفترض ألاّ تقع في مشكلة البطالة، لأن الإدارة الاقتصادية فيها تحدد كيفية استخدام الموارد الطبيعية والمالية والبشرية بما يحقق الانسجام الضروري للاستفادة من كل هذه الموارد بالحد الأمثل.

ولهذا السبب فإن دول اقتصاد السوق تلحظ في موازناتها وفي تنظيمها الاقتصادي تخصيص اعتمادات واسعة للضمان الاجتماعي، بما في ذلك تعويض التعطل عن

العمل. وبذلك فإن المجتمع بكامله يتحمل العبء الاجتماعي للبطالة فيحصل العاطل عن العمل على دخل يسمح له بالعيش بمستوى مقبول وفقاً لمستويات المعيشة السائدة في بلده حتى يتسنى له العودة إلى العمل. فالتعويض الذي يتقاضاه المتعطل عن العمل في ألمانية مختلف عن التعويض الذي يتقاضاه المتعطل عن العمل في فرنسة أو في إيطالية وذلك بسبب اختلاف مستوى المعيشة وتكاليف الحياة.

في حين أن دول الاقتصاد الموجه أو المخطط لا تهتم بقوانين الضمان الاجتماعي، لأن الدولة أساساً مسؤولة عن تأمين الخدمات الاجتماعية لمجموع مواطنيها،بما في ذلك الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية مجاناً، أو بتكاليف زهيدة تتناسب مع مستوى الأجور المدفوعة. ومن ناحية ثانية فالدولة مسؤولة عن إيجاد العمل لكل قادر عليه بما يتناسب مع تأهيله وإمكانياته.

وهكذا نجد أن معالجة البطالة تتم بطرق مختلفة في المجتمعات وتكرِّس لها الحكومات موارد كافية لمواجهة أخطارها الاجتماعية وانعكاساتها الاقتصادية.

أما الدول النامية، وبصرف النظر عن توجهاتها السياسية الاجتماعية؛فلا تهتم بمسألة البطالة إلا نادراً ولا تأخذ على عاتقها معالجة آثارها النفسية والاجتماعية والاقتصادية، وكأن حكومات هذه الدول لا تدرك أن كيانات الدول هي عبارة عن عقود اجتماعية بين المواطنين، بحيث يتحقق بينهم عبر الحكومات نوع من التكافل والتضامن الاجتماعي. ولهذا السبب تجد في البلدان النامية ضعف رابطة المواطنة لصالح رابطة القبيلة والعشيرة والطائفة. وتجد غالبية العاملين في مؤسسة من المؤسسات الخاصة وحتى العامة أحياناً من لون واحد حسب لون المالك أو المدير.

ماهية البطالة لغة و اصطلاحا:

البطالة في الدين واللغة .إن مواجهة مسألة البطالة إحدى المهام الرئيسة للحكومات، مهما كان توجه النظام السياسي الاقتصادي الاجتماعي، إذا أريد للمجتمع أن ينمو ويتطور ويحقق السلام الاجتماعي والاستقرار السياسي. ولعل هذه المهمة تكون أكبر في حكومات الدول الإسلامية والعربية على الخصوص. لقد كرَّم الله تعالى العمل وحث المؤمنين عليه. وجاء هذا التكريم في أشكال مختلفة فقد ورد ذكر العمل والعاملين في 359 آية كريمة وعدَّ العمل الأساس الوحيد للمكافأة والجزا "وما تجزون إلا ما كنتم تعملون" (39 سورة الصافات). والإسلام الحنيف يعتبر العمل نوعاً من العبادة، بل لعله أول العبادات. فقد ورد في سورة التوبة قوله تعالى (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) (التوبة، 105) وفي سورة الجمعة: (فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله) (الجمعة، 10).

وكان الرسول" ص" يحث على العمل ويعدّه قبل الصلاة. فقد امتدح قوم رجلاً إلى رسول الله "ص" بالاجتهاد في العبادة والغنى عن العمل وقالوا: صحبناه في سفر فما رأينا بعدك يا رسول الله أعبد منه، كان لا ينتقل من صلاة ولا يفطر من صيام فقال عليه الصلاة والسلام فمن كان يمونه ويقوم به؟ فقالوا كلنا يا رسول الله قال: كلكم أعبد منه. وهكذا فقد فضل رسول الله السعي للرزق على الانقطاع إلى العبادة.

ونحن العرب يجب أن نكون معنيين، حكومات وشعوباً، بالبطالة أكثر من غيرنا للدلالة النفسية والاجتماعية العميقة التي يعطيها تعبير البطالة في اللغة العربية، خلافاً

للغات الحية الأخرى واسعة الانتشار. فقد ورد في معجم الإصحاح للغة العربية أن البطالة مشتقة من بَطُلَ بمعنى لم يعد صالحاً أو أنه فقد حقه والبطّال (أي الشخص الباطل عن العمل) يعني أنه فقد حقه وصلاحيته. في حين أن البطالة في اللغتين الإنكليزية والروسية لا تعني أكثر من الانقطاع عن العمل وبالتالي الشخص المتعطل عن العمل يمر بمرحلة عدم نشاط يمكن أن تعقبها مرحلة نشاط آخر مكثف. وفي اللغة الفرنسية كلمة "Chomage" والتي تعني البطالة مشتقة من فعل بَطُلَ أي تعطّل عن العمل ولكن فعل "Chomer" يعني أيضاً الاستظلال من الشمس بمعنى أن الباطل عن العمل، في اللغة الفرنسية، إنما يعني ذلك الشخص الذي يستريح في الظل ومن ثم سيستأنف عمله.

فشتان بين تعبير البطالة في لغتنا العربية وبين نفس التعبير في اللغات الحية الأخرى. ويتأكد معنى البطالة بمعنى عدم الصلاحية ومعارضة الحق في كل الآيات القرآنية الكريمة ولا يقل عددها عن 35 آية. (يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والأذى) (264 سورة البقرة).

يجب النظر إلى إيجاد فرصة عمل لشخص,من الوجهة الدينية, إنها بمثابة تمكينه ممارسة نوع من العبادة . لهذا يكون من واجب أصحاب الأموال المنعم عليهم أن يستثمروها لتوفير المنافع لخلق الله (الخلق كلهم عيال الله) وتمكينهم من ممارسة عباداتهم فيكون لهم بذلك ربح مادي في الحياة الدنيا وكسب في الحياة الآخرة.

البطالة في الاقتصاد

يعرّف القاموس الفرنسي من إصدار دالوز البطالة، بأنها اللا نشاط اللا إرادي اقتصادياً وبذلك

يفرق القاموس بين اللا نشاط الاقتصادي الإرادي وهو يعبر عن حالة الأشخاص القادرين على العمل وغير الراغبين فيه وأسبابهم في ذلك كثيرة (اللا حاجة، الكسل، التفرغ لأنشطة غير اقتصادية... الخ) وبين اللا نشاط اللا إرادي (الإجباري) كما في حالة الأشخاص النشطاء الذين يبحثون عن عمل ولا يجدونه. ويميز الاقتصاديون بين المتعطلين عن العمل كلياً أو جزئياً، مؤقتاً أو بصورة دائمة... الخ

أنواع البطالة :

كما يميز الاقتصاديون بين أشكال مختلفة للبطالة سنكتفي بتعدادها فقط: بطالة ظاهرة، بطالة مقنّعة، بطالة موسمية، بطالة هيكلية، بطالة تقنية، بطالة تكنولوجية وبطالة إرادية أو لا إرادية.

إن حرص الاقتصاديين على تعداد أنواع البطالة وتعرُّف أسباب كل منها لا ينفي إطلاقاً إنفاقهم على أن البطالة هي حالة من اللا نشاط الاقتصادي اللا إرادي الناتج عن غير إرادة المتعطل عن العمل.

ومن غير المقبول أخلاقياً واجتماعياً ولغوياً أن نسمي الشخص الذي لا يوفر له مجتمعه فرصة العمل باطلاً ولا حتى متعطلاً عن العمل لأنه فعلاً مُعطّلٌ عن العمل. إنه يبحث عن عمل ليسهم بدوره في بناء وطنه وكسب لقمة عيشه فلا يُعطى هذه الفرصة. فقد قال الرسول " ص ": "إن أشرف الكسب كسب الرجل من يده".

وبالمفهوم الاقتصادي يعني اللا نشاط الاقتصادي حرمان المجتمع من الاستفادة من إنتاج المتعطل عن العمل وتحويله إلى العيش عالة على المجتمع وكذلك حرمانه من

الكسب الشريف الذي يطمح إليه. لكن الأمر المهم أن اللا نشاط الاقتصادي يعني بالضرورة خسارة المجتمع لقسم من أهم مورد وهو مورد العمل وبالتالي تقليص الإنتاج الوطني. وفي حال تزايد عدد المعطّلين عن العمل يتردى الوضع الاقتصادي ويتدنى الناتج المحلي وينخفض نصيب الفرد من الدخل ويسوء مستوى المعيشة وتزداد مسألة الركود الاقتصادي تعقيداً. فالمستثمرون يحجمون عن الاستثمار إذا لم يتوافر الطلب الفعّال على منتجاتهم . البطالة الهيكلية المتمثلة بوضع يكون فيه عرض العمل ناجماً عن نقص في الطاقات الإنتاجية تعد إحدى سمات الاقتصاديات النامية .وهذا النقص في الطاقات الإنتاجية يكون مترافقاً مع فائض في الطلب الذي يبقى غير مشبع أو يُشبع بالاستيراد من الخارج. فيكون هذا الطلب على الاستيراد عاملاً في تفعيل نشاط العمال في الخارج وتقليص نشاط العمال في الداخل وتحويلهم إلى مُعطّلين ولا أقول متعطلين عن العمل. ويزداد الأمر سوءاً ويكاد يتحول إلى جريمة اقتصادية واجتماعية بحق الوطن، عندما يكون نقص الطاقات الإنتاجية بسبب هجرة الأموال الوطنية (تهريبها إلى الخارج!!) لتتحول إلى استثمارات تنتج سلعاً، ثم تستورد لإشباع الطلب المحلي في الداخل وتسهم في طرد العمال من مواقعهم وتحويلهم إلى معطّلين عن العمل.

سوق العمل والبطالة :

يمكن التأكيد بأن كل أشكال البطالة متوافرة في الجزائر ويضاف إليها ما تمكن تسميته بالبطالة البنيوية "Structural" وهي,بنظرنا تختلف عن البطالة الهيكلية و تعني اشتغال بعض العاملين في أعمال بإنتاجية متدنية وأحياناً معدومة، بسبب عدم التناسب بين عنصري العمل ورأس المال. ومثل هذه البطالة تلاحظ بسهولة

في القطاع غير المنظم مثل باعة أوراق الرهان الرياضي وبائعي السجائر والعاملين في مجال التهريب.

تختلف الأرقام المعطاة عن أعداد المعطّلين عن العمل، تبعاً للمعيار المعتمد في تعريف اللا نشاط الاقتصادي وكذلك تبعاً لصدقية مصدر الأرقام. بحسب مشروع برنامج الإصلاح الاقتصادي قدرت نسبة العاطلين عن العمل في عام 2005/2004 بنسبة 29.5% من مجموع قوة العمل. وبحسب المجموعة الإحصائية الجزائرية قدر عدد المعطّلين عن العمل لذات العام تفوق المليون شخص ؛ أي ما يعادل 11.6% من قوة العمل. وتشير أرقام هيئة مكافحة البطالة إلى أن عدد المعطّلين عن العمل بلغ 800 ألف شخص أي بنسبة 15%. وفي محاضرته حول نموذج التنمية الاقتصادية في الجزائر ، قدر الأستاذ بوحفص عبد الكريم وهو باحث ؛ البطالة في الجزائر بحوالي 25% ، قدر عدد المعطّلين عن العمل بـــ 900 ألف شخص، مما يرفع نسبة المعطلين وفي تقديرات لباحثين جزائريين وعرب تصل نسبة البطالة إلى 29%(صحيفة المجلة العربية) في حين أورد التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1998 نسبة البطالة في الجزائر ب15% . ويقصد بنسب البطالة هذه، البطالة الظاهرة فقط والتي لا تشمل أعدادها سوى المعطّلين كلياً عن العمل، إما بصورة دائمة أو مؤقتة، في وقت التعداد وغالباً ما يحسب على أساس متوسط عدد المعطّلين في السنة المعنية.

فإذا أضفنا إلى هذه البطالة الظاهرة أرقام البطالة المقنّعة، سواء في القطاع الزراعي أو جزءاً من العمالة الفائضة في القطاع الإداري الحكومي، أو في القطاع العام الاقتصادي وكذلك ذلك الجزء من البطالة البنيوية وجزء من العاملين في القطاع غير المنظم أمكننا أن نتصور حجم الهدر في مورد القوة العاملة في الاقتصاد الوطني

ومدى الخسارة التي تلحق بالاقتصاد نتيجة ذلك ، وعندها فقط, تتضح لنا أسباب جمود اقتصادنا الوطني عن النمو أو تراجعه أحياناً، على الرغم من غناه الواسع بالموارد المادية والبشرية.

تهتم الإحصاءات الرسمية وكذلك الباحثون بأعداد العاطلين عن العمل كليا" ,وذلك انطلاقا" من النظرة الاجتماعية للبطالة (تهميش اجتماعي) ولا يولى الاهتمام الكافي للبطالة من منظور اقتصادي (الهدر الاقتصادي) وهو الأهم برأينا. والبطالة إذا أخذت من المنظور الاقتصادي تشمل جميع المعطلين عن العمل كليا" أو جزئيا".

يشكل العاملون في قطاع الزراعة الغالبية العظمى من قوة العمل في المجال الإنتاجي ويبلغ عددهم 1.9 مليون بما في ذلك العاملون لحسابهم أو العاملون بأجر. منهم 1.6 مليون عامل موسمي أو مؤقت، يعمل كل منهم وسطياً 59 يوم عمل فعلي؛ أي بنسبة 23% من زمن العمل النظامي (البعث 2003/5/27). وهكذا يمكن تقدير البطالة المقنّعة في الزراعة لوحدها 1.6 مليون × (1 ــ 0.23) = 1.23 مليون عامل.

وفي القطاع الحكومي الذي يشكل العاملون فيه حوالي 25% من عدد المشتغلين في الاقتصاد الوطني، يقدر المحللون أنهم يعملون بالمتوسط بنسبة 50% من زمن العمل المعلن. يبلغ عدد العاملين في القطاع الحكومي الإداري والاقتصادي (هنا لا بد من التمييز بين العاملين في القطاع العام الاقتصادي والذين يعمل معظمهم طيلة زمن العمل المعلن وإلا كانت نسبة عمل فعلي 50% نسبة عالية جداً فيما يتعلق بالقطاع الإداري)، يبلغ عددهم حوالي (1200) ألف شخص وبالتالي يكون المعطّلون عن العمل فعلاً أي البطالة المقنّعة تشمل 600 ألف شخص أيضاً.

ويبلغ عدد العاملين في القطاع غير المنظم حوالي /1100/ ألف شخص. فإذا فرضنا أنهم يعملون كل أيام العمل السنوية وخلال كل ساعات العمل اليومية المقدرة بثمان ساعات عمل يومياً، والأمر ليس كذلك فعلاً، فإن إنتاجية عملهم الضعيفة تمكننا من حساب أن 50% من عملهم يعد بمثابة العمل الضائع أو بمثابة لا نشاط. وبكلام آخر فإنهم معطّلون، بحكم طبيعة أعمالهم وكثرة أعدادهم، بنسبة 50% عن العمل(أخذت المجتمع السوري كعينة نظرا لتوفر البيانات).

وبحساب بسيط لأعداد العاملين المعطّلين فعلاً يكون لدينا ما يلي:

ــ عدد المعطّلين عن العمل تعطّلاً ظاهرياً كاملاً حوالي 800 ألف شخص وهنا أخذنا بالآراء المتفائلة (رأي هيئة مكافحة البطالة).

ــ عدد المعطّلين عن العمل على نحو مقنّع في الزراعة وذلك بسبب ضعف تكثيف الزراعة والاعتماد على العمل الموسمي والزراعة الأفقية وعددهم يصل إلى 1.23 مليون عامل بحساب ساعات العمل التي لا يمارسونها وتحويلها إلى عامل سنوي.

ــ عدد المعطّلين عن العمل في القطاع الحكومي بسبب سياسة التشغيل الاجتماعي الذي لجأت إليه الدولة خلال حوالي 40 عاماً وحشرت خلالها أعداداً كبيرة من العاملين، حيث لا حاجة لهم ولا جدوى اقتصادية من تشغيلهم. هذا إذا لم يكن تواجد الكثيرين منهم في مكان مخصص أصلاً لعمل شخص واحد سبباً في عرقلة العمل والوصول إلى إنتاجية سلبية. إن عدد المعطّلين على هذا النحو لا يقل عن 600 ألف شخص أيضاً.

ـــ وعدد المعطّلين في القطاع غير المنظّم بنسبة لا تقل عن 50% من وقت عملهم يبلغ 550 ألف شخص على الأقل.

فيكون مجموع الأشخاص المعطّلين عن العمل فعلاً يزيد على (3) ثلاثة ملايين شخص وهو ما يشكل حوالي 54% من قوة العمل في الجزائر، وهكذا يكون أكثر من نصف الموارد البشرية المتاحة في الاقتصاد الجزائري، في أحسن الحالات، معطّلة عن العمل. وهذا هو برأينا السبب الرئيس في تدني متوسط إنتاجية العمل في الجزائري قياساً بمثيلاتها في الدول العربية متوسطة الدخل، إذ يأتي ترتيب الجزائر عام (2000) في الدرجة المتاجرة بعد كل من الدول العربية وبمبلغ زهيد سنوياً للعامل الواحد بعد أن كانت تحتل مرتبة مرموقة في عام 1980. بلغ متوسط إنتاجية العمل في الدول العربية متوسطة الدخل في عام 2000 كما يلي : لبنان 13130$,الأردن 5406$,تونس 5080$

مصر 3783$, سورية 3634$ وفي المغرب 2793$. وفي عام 2001 تحسن موقع الجزائر في الترتيب,مع العلم أن متوسط إنتاجية العامل في الجزائر تراجعت إلى حد كبير , أما التحسن في ترتيبها فيرجع إلى أن إنتاجية العامل في الوطن العربي تراجعت بنسبة أكبر في هذا العام .

وإذا تجردنا عن تراجع إنتاجية العامل الواحد السنوية بين عامي 1980 و 2000 بنسبة 31% وأجرينا الحسابات على أساس إنتاجية العامل السنوية المسجلة في عام 2001 والبالغة 3569 دولارا" للشخص وهي في تراجع عن عام 2000 يمكننا تقدير الخسائر الاقتصادية البالغة التي يتكبدها اقتصادنا الوطني سنوياً بسبب البطالة وإخراج المعطّلين من مجال النشاط الاقتصادي كلياً (كما في البطالة الظاهرة) أو جزئياً (كما في حالة البطالة المقنّعة في الزراعة والقطاع الحكومي وكذلك العاملين

في القطاع غير المنظم). هذه الخسارة تصل إلى حوالي (11) أحد عشر مليار دولار أمريكي سنوياً 3569 دولار (متوسط إنتاجية العامل السنوية) × (3000000 عامل معطّل عن العمل= 10.707 مليار دولار سنوياً.

فكيف يمكننا تلافي مثل هذه الخسارة التي تعادل أكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي وهو رقم يتساوق تماماً مع نسبة البطالة الفعلية المحتسبة!!

مشكلة البطالة:

لقد اهتمت الأبحاث والدراسات وحتى مشروع برنامج الإصلاح الاقتصادي بالبطالة الظاهرة والتي يقدر عدد أفرادها بين 800 ألف و 1200 ألف شخص وذلك انطلاقاً من انعكاساتها السلبية اجتماعياً وسياسياً ولم يولَ الاهتمام الكافي لأعداد المعطّلين فعلياً والمخرجين من دائرة النشاط الاقتصادي والذين يبلغ عددهم حوالي (2) مليوني شخص من الناحية الاقتصادية. فقد بينا سابقاً أن خسارة تعطيلهم عن العمل، وحتى بفرض الحساب على أساس متوسط الإنتاجية المتدني تبلغ حوالي 11 مليار دولار أي أكثر من 50% من الناتج المحلي السنوي.

إن طرح مشكل البطالة يجب أن يتناول جميع الأشخاص المعطّلين عن العمل ليس فقط من الناحتين الاجتماعية والسياسية، بل من الناحية الاقتصادية بل ومن الناحية الاقتصادية في المقام الأول.

لقد تنبهت الحكومة لظاهرة البطالة واهتمت وزارة التشغيل وشكلت لجاناً قامت بمسح أعداد المتعطلين عن العمل وتوزُّعهم على الولايات. كما عمدت الحكومة إلى إعادة تفعيل مكاتب الاستخدام بهدف تعرُّف حجم البطالة من ناحية وكذلك منح

المعطّلين عن العمل فرص متكافئة للحصول على فرصة عمل من ناحية ثانية. غير أن مثل هذا الإجراء لم يسهم في حل مسألة البطالة كما إنه لم يوفر فرص متكافئة للمعطّلين عن العمل!! فمن جهة يتحدث البعض عن تلاعب في موضوع التسجيل والاحصاء (تسري في الشارع شائعات عن أمور أكثر من التلاعب) ومن جهة ثانية تلجأ بعض الجهات لتجاوز مسألة الدور عن طريق إجراء مسابقات للتعيين تطبيقاً لأحكام القانون الأساسي للعاملين في الدولة (عما يجري في المسابقات حدِّث ولا حرج!!) ويكفي أن نشير إلى أن مسابقة أجرتها وزارة المالية وأعلنت نتائجها ألغيت بناء على تقرير تفتيشي أشار إلى تلاعب ومحاباة البعض في إعلان النتائج ,فأعادت وزارة المالية الدراسة والفحص في القوائم. والغريب أن متخذي القرار لا يلاحظون ذلك. ثم هل يعقل أن العلامات التي يحصل عليها خريج الجامعة نتيجة امتحاناته التي يشارك في تقويمها أربعون عضو هيئة تدريسية على الأقل (المتخرج من الجامعة يدرس أربعين مقياس على الأقل خلال دراسته الجامعية الأولى)، مع أن التصحيح يجري في أوراق مغلقة، هذه العلامات لا تصلح لتقويم تأهيل المتخرج، في حين أن فحصه أمام لجنة من ثلاثة أو أربعة أشخاص يكون أكثر قدرة على تقويم أدائه!! وكذلك فيما يتعلق بنتائج امتحانات الشهادتين الثانوية والمتوسطة. فلماذا لا تعتمد علامات الشهادة أو درجات التخرج مقياساً لتسلسل القبول في الوظيفة؟؟ وإذا كان القانون الأساسي للعاملين في الدولة عقبة في هذا الطريق!! لماذا لا يتم تعديله لتوفير فرص متكافئة للمواطنين المتساوين دستورياً في الحقوق والواجبات. ثم لماذا لا توضع معايير جديدة في استيعاب الباحثين عن عمل، كما في جمهورية مصر العربية، من حيث أخذ سنوات التخرج بالحسبان وبذلك يمكن أن يتوقع كل طالب عمل، أن فرصته قادمة دون الحاجة إلى وساطة من أحد أو إلى دعم أكبر من الوساطة!!

لفهم تفاقم ظاهرة البطالة في الجزائر، يجب العودة إلى ثلاث متغيرات: معدل النمو السكاني والذي كان في عقدي السبعينات والثمانينات من القرن العشرين المنصرم حوالي 3.4% سنوياً ومعدل نمو قوة العمل والذي كان بين عامي 1995 و 2001 حوالي 4% سنوياً ومعدل نمو التكوين الرأسمالي الثابت الذي كان سالباً بين عامي 1995 و 2000 حتى بلغت نسبة التكوين الرأسمالي الثابت (بأسعار عام 2000 الثابتة) عام 2001 (66.8%) فقط من التكوين الرأسمالي الثابت عام 1995.

إن مقارنة بسيطة بين معدل نمو قوة العمل في المدة بين 1995 و 2001 والبالغة 4% سنوياً، وبين معدل النمو السالب للتكوين الرأسمالي الثابت خلال ذات المدة، تعطينا صورة واضحة عن تفاقم ظاهرة البطالة والسبب الرئيس في حدوثها. في عام 2002 فقط تنبهت الحكومة إلى خطر تراجع الاستثمار في حدوث الركود الاقتصادي وتفاقم ظاهرة البطالة فسحبت من احتياطي الخزينة في البنك المركزي وزادت المبالغ المخصصة للاستثمار بنسبة 75% عن عام 2001.

ولكن العبرة في التنفيذ الفعلي وليس في تخصيص الاعتمادات. طيلة عقد التسعينات لم يكن تنفيذ الموازنة الاستثمارية يصل في أحسن الحالات 70% فعلياً.

ظاهرة الفقر: لقد ساعد تدهور قطاع التشغيل و غياب تحسين ظروف المعيشة و تطبيق سياسات التثبيت و الإنعاش الاقتصادي من زيادة أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع نتيجة تحرير التجارة و الزيادة المحتشمة في الأجور خاصة للأجراء العموميين و تدهور المداخيل و فقدانها أو غيابها وانعدام فرص الاستفادة من أدنى الخدمات الاجتماعية أدى إلى ظهور و توسع ظاهرة الفقر[37] تطورا سريعا حيث خلال العشرية 1988-1998 أن هناك 14% من المجتمع يعيشون تحت مستوى

الفقر و منها نسبة 70 % تعيش في الأرياف و أن متوسط عدد الأسر الفقيرة يزيد 8 أفراد و تبلغ نسبة الوطنية 6،6 أفراد وارتباط الفقر بضعف مستوى التعليم و التمدرس أي 60% من الفقراء ليس لأرباب عائلتهم أي مستوى تعليمي كما أن نسبة البطالة مرتفعة لدى الفقراء حيث قاربت 44 %في المناطق الحضرية و 35 %في المناطق الريفية و بالتالي تعتبر البطالة من أهم مقاييس الفقر في الجزائر ، وكل ذلك مرتبط بإعادة تحديد النفقات العمومية و نقص فعاليات بعض الخدمات الاجتماعية مما أدى إلى ظهور الفوارق بين الوسط الحضري و الوسط الريفي نتج عنه زيادة الفقراء، كما أن تخفيض نفقات الاستغلال و نفقات التجهيز ظهرت لها آثار سلبية على المدى المتوسط و الطويل على ظروف معيشة الفقراء .

و لتقليص حدة الفقر في الجزائر عمدت الجزائر على البرامج المتبعة على نظام الشبكة الاجتماعية و كانت تهدف إلى تعويض الآثار الظرفية لبرنامج التعديل الهيكلي ، إلا أن ذلك ما يحدث و لم تحل مشكلة البطالة و لا مشكل الفقر، بحيث زاد انتشاره و أصبح من أهم أهداف البرامج التنموية التي ترمي إلى إيجاد الوسائل الناجعة للقضاء عليه ، و هذا يعني أن سياسة الشبكة الاجتماعية لا يمكن أن تفي بابتكار الثروات لا من حيث الكم و لا الكيف. البطالة : إذا كان برنامج التعديل الهيكلي قد وفق في إعادة التوازن الاقتصادي الكلي والموازنة العامة إلا أن على صعيد التشغيل فان الحالة العامة تقهقرت نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات الاقتصادية العمومية و الخاصة في ظل تطبيق السياسة العامة و أهداف البرنامج مما دفع هذه المؤسسات إلى التسريح الجماعي للعمال إما نتيجة لإعادة هيكلة المؤسسات أو غلتها لعدم إيجاد مصادر التمويل ، مما أدى إلى تفاقم البطالة و انتقلت من نسبة 24 % سنة 1994 لتصل إلى أكثر من 29 %سنة 1997، حيث نجد أن مصدر البطالة تكمن في 52 %مصدرها القطاع

العمومي [38] و 48 % من القطاع الخاص و إن البطالة المقدرة بحوالي 2،3 مليون شخص ، مست فئة الشباب بحيث أكثر من 80 % من البطالين لا يتجاوز سنهم الثلاثين سنة و 75 % منهم يتقدمون لأول مرة بطلبات العمل و مست كذلك خريجي الجامعات 80.000 جامعي سنة 1996 و أصبح الآن أكثر من 100.000 خريجي الجامعات و المعاهد كما أن إعادة الهيكلة زاد من تفاقم البطالة بحيث أكثر من 360.000 أجير فقدوا مناصب عملهم أو وجهوا إلى البطالة التقنية بين 94-98 .إن غياب الإنعاش الاقتصادي و غياب برنامج لدعم الشغل أدى إلى الطلب المتزايد عن العمل الذي يتراوح ما بين 250.000 إلى 300.000 طلب سنويا ويبين الفارق بين سياسة الشغل و سياسة البطالة

بين 94 و 97. إن غياب سياسة واضحة للتشغيل أدى إلى تزايد العمل الموازي الغير رسمي و خاصة في مجال النشاط التجاري و مما ساعد على هذه الوضعية التسرب المدرسي بين 400.000 إلى 600.000 تلميذ يغادرون المدرسة سنويا و هو ما يصعب من تكهن باستمراره أو من عدم استمراره و نتيجة لغياب سياسة توحي بالقضاء على البطالة من منظور السياسة العامة للاقتصاد الجزائري ، رغم وجود محاولات لتوفير مناصب عمل مؤقتة واعتماد نظام التكفل و الشبكة الاجتماعية و التضامن الوطني كما أن البطالة لم ترحم حتى المرأة حيث نجد أنها أخذت حصتها من البطالة سنة 1992 كانت 125000 امرأة عاطلة عن العمل قفزت إلى عدد 487000 امرأة عاطلة سنة 1996 كما أن المرأة الماكثة بالبيت يصعب عليها الحصول على منصب عمل بحيث يمثلون خمس البطالين و أغلبهم موجودين في المناطق الحضرية .

إن مختلف الدراسات التي قامت بها الهيئات الحكومية أو غير الحكومية بينت نتائج تطبيق سياسة التعديل الهيكلي في هذا المجال و التي كانت كالتالي:

1- زيادة البطالة و خاصة لدى فئة الشباب .

2- 45 % من البطالين فقدوا مناصب عملهم نتيجة تطبيق هذه السياسة حيث10 % طردوا من العمل ،11 % التقليل من العمالة ، 11.4% نتيجة غلق المؤسسات 10.1% نتيجة لحل المؤسسات و البقية نتيجة الذهاب الإرادي .

3- استمرار زيادة البطالين لدى فئة الإناث و خاصة المرأة الماكثة في البيت .

4- صعوبة إدماج طالبي العمل لأول مرة و هي أكبر نسبة من البطالين .

5 - التهميش الاجتماعي لفئة كبيرة من المجتمع هي فئة الشباب .

6 - زيادة مناصب العمل التعاقدية و الفصلية بالمقارنة بمناصب العمل الدائم و هذا يؤثر على السياسة العامة الاقتصادية

ما الحل إذا":

غريب جداً أن نقرأ في مشروع الإصلاح الاقتصادي الذي أقرته الحكومة في صيغته النهائية أنها (الحكومة) تعمل على تأمين أكثرمن 265 ألف فرصة عمل من قبل القطاع العام الاقتصادي والإداري، إضافة إلى تعيين بدل عن المتسربين بطريق الاستقالة والتقاعد بما في ذلك التقاعد المبكر ملقية على القطاع الخاص المنظم وغير المنظم وعلى هيئة مكافحة البطالة مسؤولية توفيرأكثرمن 773 ألف فرصة عمل خلال سنوات الخطة (جريدة وطنية)!!

صحيح أن البطالة مشكلة وطنية تهم الجميع ومكافحتها مسؤولية جميع الجهات الحكومية منها وغير الحكومية، ولكنه صحيح أيضاً أن القطاع الخاص يبحث عن الربح وإسهامه في حل مسألة البطالة يأتي كمنتج ثانوي وليست مسئوليته المباشرة.

فقد لاحظنا في الفقرة السابقة كيف تفاقمت ظاهرة البطالة بين عامي 1995 و 2001، بسبب اعتقاد الحكومة أنها تستطيع دفع القطاع الخاص للاستثمار والمحافظة على وتيرة استثماراته بين عامي 1992 و 1994 بعد صدور قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991، فاتجهت إلى التراخي في هذا المجال، مما قاد إلى تراكم أعداد المعطّلين عن العمل وما ترتب على ذلك من نقص نصيب العاملين في الناتج المحلي الإجمالي، الذي قاد بدوره إلى تدني الطلب الفعّال والركود الاقتصادي وبالتالي إلى انعدام الحافز على الاستثمار لدى القطاع الخاص.

وتشّع نشاط هيئة مكافحة البطالة، بالرغم من كل الجهود التي تبذلها للقيام بمهامها، يوضح أنها قد تسهم في توفير بعض فرص العمل ولكنها لن تكون قادرة على أن تكون اللاعب الأساسي في هذا المجال. إن مكافحة البطالة وخلق فرص عمل لامتصاص المخزون التاريخي من المعطّلين عن العمل، إضافة إلى تشغيل الوافدين الجدد إلى سوق العمل والمقدَّر عددهم سنوياً بأكثر من 250 ألف وافد، هي مسؤولية الحكومة بالدرجة الأولى ولا يجوز لها أن تلقي هذه المسؤولية على القطاع الخاص، كما ورد في مشروع الإصلاح الاقتصادي.

وليس المقصود بمسؤولية الحكومة أن تحشر مزيداً من البطالة المقنّعة في القطاع الحكومي الاقتصادي والإداري، كما فعلت خلال الثلاثين سنة الماضية. إن من شأن ذلك أن يفاقم مشكلة البطالة فيستبدل البطالة المقنّعة والبطالة البنيوية بالبطالة الظاهرة، فيصح فيها القول "كالمستجير عن الرمداء بالنار". إذاً المقصود بمسؤولية

الحكومة هو أن تتبنى سياسات اقتصادية عقلانية تشجع على الاستثمار في القطاعين العام والخاص، أن تحسُّن في المناخ السياسي والقضائي والاستثماري. بحيث يمكن تحفيز القطاع الخاص المقيم على الاستثمار، إضافة إلى جذب الاستثمارات و/أو التوظيفات للكوادر الوطنية في الخارج لإعادتها للاستثمار في الداخل.

وإذا علمنا أن متوسط تكلفة فرصة العمل في الجزائر تزيد على (20) ألف دولار،

أمكننا بحسبة بسيطة التأكيد أنه من أجل توفير فرص عمل للوافدين الجدد إلى سوق العمل يجب استثمار ما لا يقل عن (5) خمس مليارات دولار سنوياً. وأنه من أجل امتصاص قوة العمل المعطَّلة حالياً والبالغ عددها (1) مليون شخص في أحسن الحالات لا بد من استثمار (20) عشرين مليار دولار وذلك لامتصاص قوة العمل الظاهرة المعطلة، أما إذا كنا جادين في إعادة هيكلة اقتصادنا الوطني ووضعه على سكة التحديث والتطوير ونقله من الركود إلى النمو علينا أن نفكر بطريقة امتصاص البطالة المقنَّعة والبنيوية في الزراعة والقطاع الحكومي والقطاع غير المنظم والمقدرة أعدادها بأكثر من مليوني شخص(2 مليون) وتحويلها إلى قوة عمل بإنتاجية عالية. وفي هذه الحالة الأخيرة يجب البحث في تأمين ما لا يقل عن (40) مليار دولار لتحديث اقتصادنا الوطني. وهكذا فإننا بحاجة خلال السنوات العشر القادمة من أجل إيجاد فرص عمل للوافدين الجدد إلى سوق العمل وامتصاص قوة العمل المعطَّلة كلياً (بطالة ظاهرة) وتحويل البطالة المقنَّعة إلى عمالة منتجة فعلاً، لا بد من إيجاد مصادر تمويل استثمارية لا تقل عن 12 مليار دولار سنوياً للسنوات العشر القادمة وهذا بفرض اعتماد التقانات الحالية وبقاء معامل رأس المال على حاله. وهذه مهمة ليست سهلة ولكنها ليست مستحيلة. إن دراسة تجربة ماليزيا والنمور الآسيوية

يمكن أن تساعدنا في هذا المجال. إن تجربة ماليزيا التي اعتمدت على تعبئة مواردها الذاتية وتضحيات شعبها بكامل فئاته، وفي المقدمة قياداتها السياسية والروحية على اختلاف طوائفها؛ فاستطاعت خلال عشرين عاماً، بناء اقتصاد وطني متطور بعيد عن التبعية وضاعفت خلال هذه المدة متوسط دخل الفرد حوالي ثلاث مرات وصولاً إلى 4000 دولار في عام 2001 وبما يعادل 8750 دولار بمكافئ القوة الشرائية. وبذلك احتلت ماليزيا المرتبة 58 بمعيار مؤشر التنمية البشرية. أما كوريا الجنوبية وسنغافورة اللتان اعتمدتا على الاقتراض وفتح اقتصادهما للاستثمارات الأجنبية فقد حققنا نجاحات أكبر إذ بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج فيهما 8917 دولار في الأولى و 20733 دولار في الثانية ومبلغ 15090 دولار للأولى و 22680 دولار للثانية بمكافئ القوة الشرائية. وهذه الدول الثلاث لا تعاني من ظاهرة البطالة إلا في حدود معدلات البطالة الدورية التي تعرفها الدول الصناعية، كما أنها انطلقت من مستوى أجور متدني، ثم بدأت الأجور ترتفع على نحو يتناسب مع زيادة النمو في اقتصاداتها الوطنية.

ونحن في الجزائر أمامنا خياران: إما اعتماد الأسلوب الماليزي في تعبئة مواردنا الذاتية المقيمة والمغتربة، وإما السعي باتجاه الأسلوب الكوري في الاقتراض وفتح اقتصادنا الوطني أمام الاستثمارات الأجنبية لرفد مواردنا الذاتية بتدفق رؤوس الأموال من الخارج من أجل تحديث اقتصادنا الوطني وإيجاد فرص عمل لاستيعاب قوة العمل الداخلة حديثاً إلى سوق العمل أو الفائضة المعطَّلة عن العمل.

يبدو من دراسة الواقع الراهن، وفي ظل اتخاذ مواقف وطنية وقومية مستقلة من دون ركوب القطار الأمريكي وإبرام اتفاق "سلام" نهائي مع العدو الصهيوني بالشروط الأمرو ــ صهيونية، فإن العمل باتجاه الأسلوب الكوري في الاقتراض

واستقدام الاستثمارات الأجنبية يكاد يكون عملاً ميؤوساً منه. ونتائج إصدار قانون الاستثمار وتعديلاته تؤكد عدم جدوى مثل هذا الاتجاه. يضاف إلى ذلك أن القوى الاقتصادية الكبرى، قررت فيما بينها الحد من المعونات وتقليص القروض باتجاه تشجيع الاستثمارات الدولية المباشرة، كما أنها تناقش الاتفاق لوضع نظام دولي للاستثمارات المباشرة، مما سيضع قيوداً محددة على الاستثمارات المباشرة تكون ملزمة للجهات مصدرة الاستثمارات وكذلك للجهات المتلقية لها. وإذا أضفنا إلى كل هذا الشراكة الجزائرية الأوربية واحتمال طلب الأوربيين شروطاً لا نقبل بها لن يكون أمامنا سوى خيار وحيد وهو خيار الاعتماد على مواردنا الذاتية، وهي في كل الحالات ليست قليلة، ويمكن إذا تمت تعبئتها على نحو سليم، أن تفي بالغرض وتحل مشكلات اقتصادنا بما في ذلك مشكلة البطالة.

لتحقيق تعبئة الاستثمارات الوطنية في القطاعات الأربع: العام والخاص والمشترك والتعاوني، إضافة إلى العمل على عودة الأموال المهاجرة أو قسم منها على الأقل لا بد برأينا من الإجراءات التالية:

1 ــ العمل على تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر بجوانبه المختلفة: التشريعية والإدارية والاقتصادية، بما في ذلك اعتماد الشفافية في الإفصاح عن المعلومات الاقتصادية، إضافة إلى إصلاح القضاء.

2 ــ إحداث مؤسسة متخصصة لإجراء دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروعات بما في ذلك، وعلى الأخص، المشروعات المتوسطة والصغيرة ووضع هذه الدراسات بتصرف الراغبين للاستفادة منها.

3 ــ عقد مؤتمر وطني لرجال الأعمال السوريين المقيمين منهم والمغتربين بمشاركة الإدارة الاقتصادية والباحثين الاقتصاديين ومنظمات العمال وأرباب العمل لمناقشة عقبات الاستثمار في سورية وتعرُّف شكاوى رجال الأعمال وطلباتهم من أجل تشجيع الاستثمار في الاقتصاد السوري.

4 ــ تعديل التشريع الضريبي ليشمل النقاط التالية:

أ ــ قصر الإعفاءات على بعض المشروعات المختارة التي تسهم في زيادة الناتج ولها ترابطات خلفية وأمامية كثيفة لتشكل قاطرة النمو في الاقتصاد الوطني.

ب ــ ربط الإعفاءات الضريبية بمعيار مستوى استخدام المواد الخام المحلية وقوة العمل وكذلك بمعيار علاقة العمل/رأس المال.

ج ــ تنزيل المبلغ الإجمالي الذي يسدده المشروع لقاء ضرائب دخل الرواتب والأجور من مبلغ الضريبة المترتب على أرباح المشروع.

د ــ إعفاء أرباح المشروعات بالغاً ما بلغت، وبصرف النظر عن النشاط الذي تعمل فيه، فيما إذا أعيد استثمارها في الاقتصاد الوطني خلال مدة يحددها القانون.

هـ ــ تحقيق عدالة في التكليف والجباية وبما يسمح بإعادة توزيع الدخل لتوسيع السوق الداخلية.

5 ــ تعديل قانون العمل والتعليمات التنفيذية المتعلقة به، فيما يتعلق بشروط التشغيل والتسريح ومستوى الأجور وبما يؤمن مرونة أكبر لأصحاب المشروعات بمراعاة اقتصادية المشروعات وظروف سوق العمل.

6 ــ إشراك ممثلي منظمات أرباب العمل في كل ما يتعلق بتعديل الأجور وسماع شكاواهم عند الضرورة وعدم تحريك الأجور بقرارات إدارية، من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالنسبة للمشروعات الخاصة. فمن شأن تفعيل سوق العمل على أساس اقتصادي أن يسهم في امتصاص أعداد أكبر من المعطّلين عن العمل كما من شأنه أن يؤثر في توضُّع الأسعار في السوق الداخلية بما يتوافق مع مستويات الأجور.

7 ــ تفعيل مبدأ سيادة القانون ومحاسبة كل من يخرق الأحكام القانونية ويعرقل عمل المستثمرين لابتزازهم، مما يسيء إلى سمعة البلد(الجزائر) في الداخل والخارج ويؤدي إلى ابتعاد المستثمرين عن الاستثمار في الجزائر. فهل يعلم أولئك الذين لا يردون توقيفات الشركات الأجنبية أو يعرقلون تحرير كفالاتها ورد الضمانات لها بعد تنفيذ التزاماتها وفقاً لأحكام العقود المبرمة معها، هل يعلمون كم يسيئون إلى مناخ الاستثمار في اقتصادنا ويبعدون الخير عن الوطن وأهله!! أحد أسباب عدم استقطاب الاستثمارات الأجنبية يكمن في السمعة السيئة لممارسة الموظفين الجزائريين وتعاملهم مع رجال الأعمال الوطنيين والأجانب .

ثم هل يتولى أرباب الشعائر الدينية من الفقهاء وأئمة المساجد ورجال الدين تبصير اتباع الديانة السماوية من أصحاب الأموال بأهمية استثمارها وإنفاقها في سبيل الله، بما يوفر فرصة عمل لمن يبحث عنها ويزيد من تفعيل الموارد لزيادة الناتج وتحسين مستوى معيشة الشعب. هل ندرك جميعاً أبعاد قوله تعالى (والذين يكنزون

الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم) (التوبة، 34). أو مضمون الحديث القدسي الشريف "الخلق كلهم عيال الله، أحبهم إليه أنفعهم لعياله". أم هل ندرك أبعاد قول السيد المسيح عندما يصور يوم الحساب قائلاً للأبرار: جعتُ فأطعموني، عطشتُ فسقيتموني، كنت... عرياناً فكسوتموني.. ولما سألوه متى فعلنا هذا قال لهم: "الحق أقول لكم بما أنكم فعلتموه بأحد أخوتي هؤلاء الأصاغر فيّ فعلتم". (إنجيل متى، 40) وقوله للملاعين جعتُ فلم تطعموني، عطشتُ فلم تسقوني... وعندما سألوه متى رأيناك جائعاً أو عطشاناً... الخ. أجابهم قائلاً "الحق أقول لكم بما أنكم لم تفعلوه بأحد هؤلاء الأصاغر فيّ لم تفعلوه".

إن البطالة مشكلة معقدة وكان من نتيجة إهمال التعامل معها أن ازدادت تعقيداً. وحلُّها يحتاج إلى سياسة شفافة ومشاركة عامة وعمل دؤوب لزيادة الاستثمار ورفع معدل النمو الاقتصادي. في عقد السبعينات من القرن المنصرم أدى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، بسبب تدفق المعونات الاقتصادية، وزيادة الصادرات، أدى إلى خلق أكثر من 500 ألف فرصة عمل سنوياً وانعدمت البطالة من سوق العمل. بينما تراجع التشغيل في الثمانينات بسبب أزمة الركود العالمية وتراجع المعونات وتدني معدلات الاستثمار وبدأت البطالة تزداد تراكماً حتى وصلت إلى أكثر من 15% من قوة العمل.

ألم ينبّه الباحثون والاقتصاديون إلى مسألة البطالة سابقاً؟ أم أن أوراقاً كثيرة قدّمت

ولم تُقرأ كما يزعم البعض!!

المراجع المعتمدة:

1- د.مطانيوس حبيب الجمعية الاقتصادية السورية ماي (2003/5/27) دمشق سوريا مداخلة في نشاطات الجمعية.

2- بوحفص حاكمي – السياسات الاقتصادية في الجزائر من منظور الإصلاحات الكلية – كلية الاقتصاد وعلوم التسيير والعلوم التجارية جامعة وهران 99 – 98 الجزائر FMI التمويل والتنمية سبتمبر 94

3 - CNES التقرير السنوي 1997 رأي حول مشروع مخطط الوطني لمكافحة البطالة الجزائر جويلية 98.

4 - CNES التقرير السنوي 1997 رأي حول مشروع مخطط الوطني لمكافحة البطالة الجزائر جويلية 98.

5 - CNES الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي الجزائر نوفمبر 98.

6 - CNES مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية الجزائر 98.

7 - L'ONES الجزائر بالأرقام سنة 98 نتائج 1996.

Abdelkader Derbel politique de privatisation dans les payes arabes revue du GNEAP N° 13 Alger 99.

8 – أ حمد راتول –سياسات التعديل الهيكلي و مدى معالجتها للاختلال الخارجي – التجربة الجزائرية رسالة الدكتوراه –جامعة الجزائر–2000

9– مدني بن شهرة – سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر برنامج و آثار – عميد كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية– جامعة ابن خلدون – تيارت – الجمهورية الجزائرية